﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يُرِدۡكَ بِخَيۡرٖ فَلَا رَآدَّ لِفَضۡلِهِۦۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ١٠٧﴾ [يونس: 107]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

ظالِمٌ لِنفْسِه مَنْ يعتمدُ على غير الله في رجاءِ نَفْعٍ أو دفْعِ ضُرٍّ

لمّا قضى الله ﷻ نفْيَ إمكانِ النَّفْعِ والضُّرِّ عن كلِّ ما سِواه سبحانه، وقضى بعدم الإمكانِ هذا بطريق النهي في قوله: ﴿وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ فَإِن فَعَلۡتَ فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٦﴾ [يونس: 106]؛ قضى هنا في هذه الآية ثبوتَ القدرةِ على الضُّرِّ مسًّا وكشْفًا، وعلى الخير تحقيقًا وتثبيتًا له وحده سبحانه، لا يُنازِعه أحدٌ في ذلك، فكأنَّه قال: لا تدعُ من دون الله ما لا ينفعك، ولا يضرُّك؛ لئلّا تكون ظالمًا، والزَمْ طريق العدلِ برجاءِ الله وحدَه في جلب الخير ودفْعِ الضُّرِّ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿كَاشِفَ﴾: مِنَ الكشْف، وأصله: إزالةُ الغطاءِ ونحوِه عمّا يُواريه، ويُغطّيه، ويُستعار بذلك في المعاني، كما في كَشْفِ الضُّرِّ، بمعنى: إزالةِ آثارِه التي أخرجَتِ البدنَ، أو الحالَ عن حدِّ الاعتدال، فتعودُ بإزالتِه السَّلامةُ والصِّحَّة[1].

2) ﴿رَآدَّ﴾: مِنَ الردِّ، وهو: صرفُ الشيء عن وجهه، ونقْله من حالةٍ إلى حالة، أو إبداله بغيره، ومنه: ردَّ عليه الشيء: إذا لم يقْبَله، أو خطَّأه، فهو تحوُّلٌ مع حِدَّة، والردُّ حاصل في الذات أو في الحال، فمِن الردِّ بالذّات قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [الأنعام:

(1) الرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب، والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (كشف).

28]، ومن الردِّ إلى حالةٍ كان عليها قولُه هنا: ﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ أي: لا دافع ولا مانع له[1].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

وإن يُصِبْك اللّه - أيُّها الرسول - بشدَّةٍ أو بلاءٍ أو سوءٍ في الحال أو في المالِ أو في البدن؛ فلا مُزيلَ لذلك ولا رافِعَ له إلّا هو ﷻ، فلا تتوسَّلْ لأحدٍ سِواه، وإنْ يُرِدْك برخاءٍ أو نعمةٍ أو عافيةٍ؛ فلا يقدِرُ أحدٌ أبدًا أنْ يمنع عنك ما أراده بك سبحانه، ذلك أنَّ اللّه يُصيب بالسَّراء والضرّاء مَن يَشاء مِن عبادِه، وهو الغفور للذُّنوب، الكاشف للكروب، فيستُر عباده، ولا يقْصِمُهم بالبلاء، الرحيم بالطائعين فيعوِّضُهم بالخير والرخاء، ويُزيل شدائدهم[2].

اللهُ هو النافع الضارُّ الذي ينفع ويضرُّ، والنفع يشاؤه لعباده، والضرر يكتبه عليهم

وترشدُ الآية الكريمة إلى أنَّ الخلقَ لو اجتمعوا على أن ينفعُوا أحدًا بشيء؛ لم ينفعوهُ إلّا بما كتبه اللّه، ولو اجتمعوا على أن يضرُّوا أحدًا؛ لم يقدروا على شيء من ضَرره؛ إذا لم يردْه اللّه، فإذا عرفَ العبدُ بالدليل القاطع أنَّ اللّه هو المُنفرد بالنِّعم، وكشفِ النِّقَم، وإعطاءِ الحسنات، وكشفِ السيئات والكُربات، وأنَّ أحدًا من الخلقِ ليس بيده من هذا شيءٌ إلّا ما أجراه اللّه على يده؛ جزمَ بأنَّ اللّه هو الحقُّ، وأنَّ ما يدعون من دونه هو الباطل[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغة العطف في: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ﴾:

جملة ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾ معطوفةٌ على جملة ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: 106] في الآية السابقة،

لا نَفْعَ ولا ضُرَّ إلّا بأمرِ اللهِ وحدَه

(1) الجوهري، الصّحاح، والرّاغب، المفردات: (ردّ)، والكفويّ، الكلّيّات، ص: 476، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (ردد).

(2) مجمّع الملك فهد، التفسير الميسّر، ص: 221.

(3) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 221.

وفائدة العطف: تقريرُ مضمونِ الصِّلةِ في قوله: ﴿مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: 106] ومضمون الصِّلة: هو النفْع المنفيُّ والضُّرُّ المنفيُّ عن ذات الموصول المُعبَّر عنه بـ ﴿مَا﴾[1].

معنى ﴿وَإِن﴾، وسرُّ الاشتراط بها:

جعلَ اللهُ في تقديرِ الضُّرِّ خيرًا وحِكْمةً ولُطْفًا

﴿وَإِن﴾ الشرطيَّة دخلتْ - هنا - على فعل المسِّ بالضُّرِّ، والإرادة بالخير في قوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ﴾ ﴿وَإِن يُرِدْكَ﴾؛ لِتعاقُبِ الشرِّ والخير على الإنسانِ، فلا هو في خيرٍ أبدًا، ولا هو في شرٍّ أبدًا، فلاعتبارِ كون الفعلين عارضَيْن لم يُحقِّقْ وقوعهما بـ (إذا)، وأيضًا لعدم تحقُّق الضرِّ والخير في ذاتِهما بالنسبة إلى العَبْدِ، فيتفاوتُ تحقُّقهما في حقِّ العبد، فما يكون ضُرًّا في حقِّ عبدٍ لا يكون ضُرًّا - هو ذاتُه - في حقِّ آخرَ، والخير كذلك، وأيضًا للدَّلالة على أنَّ إصابة الضرِّ وإصابة الخير ليستا مُرادتين في مقصود الإرادةِ لذاتِهما، بل لكونِهما ممّا يُمْتَحنُ بهما، فالمتحقِّق في القصد هو الامتحان، وليس الضُّرَّ والخير في ذاتهما، فلمّا كان بناءُ الفعلِ جاريًا على غير متحقِّقٍ في القصد لذاتِه؛ شَرَطَه بـ ﴿وَإِن﴾ دون (إذا)[2].

نكتةُ التَّعبير بالمسِّ مادَّةً وصيغةً:

الضُّرُّ مُخفَّفٌ بالألطاف، وليس الغرضُ منه الإتلافَ

التعبير بالمَسِّ في جانب الضُّرِّ في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾ تكتَنِفُه جهتان: جهةٌ معنويَّة وجهةٌ لفظيَّة، أمّا المعنويَّة: فللالتفات إلى ثلاثِ دلالات:

الأولى: معنى اللُّطف، فالإصابةُ بالضُّرِّ مَشوبةٌ باللُّطفِ والمَرحمة، ولذا فهي ليستْ إصابةً محضةً به أو خالِصةً فيه.

الثانية: معنى الظّاهر، فالإصابةُ بالضُّرِّ هي مَسٌّ ظاهريٌّ، كما

(1) الآلوسي، روح المعاني: 6/186.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 4/180.

تَمَسُّ اليَدُ الأجسامَ والأجرام، فليستْ إصابةً تَجوزُ إلى بواطنِ الأشياء بالتَّلَفِ والإهلاك.

الثالثة: معنى التخفيف، فالأضرار مُخَفَّفةٌ بالألطاف، ولو نالتِ العبدَ من غير تخفيفٍ؛ لأهلكتْهُ، ولو كانتْ كذلك؛ لم يكن مجالٌ لِكشْفِها، فلمّا قال الله تعالى: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾؛ عَلِمْنا أنَّها أضرارٌ صالحةٌ للاستدراك، ولا تكون كذلك إلّا بِخفَّتِها وعدم استحكامِها.

والذي أعانَ على هذه التوجيهات الثلاثة: أنَّ المَسَّ يُقال في تأثُّر الحاسَّةِ بالمؤثِّر، وتأثُّر الحاسَّةِ هو أوَّل عَلامَاتِ التأثُّر، وأسرعه حصولًا فيها، فإنْ زال المؤثِّر؛ كان أسرعه زوالًا عنها، فلسرعةِ الحصول وسرعة الزَّوال؛ كان المسُّ خفيفًا لطيفًا ظاهرًا، وهذا لا يتعارض مع قوَّة انفعال الحاسَّة بالشيء الماسِّ ونفاذه فيها.

وأمّا من جهة البناء اللفظي؛ فهو يُعزِّزُ دلالةَ التخفيف المعنويَّة آنِفةَ الذِّكْر، فالفعل ﴿يَمْسَسْكَ﴾ جاء بفَكِّ التضعيفِ في السِّين، فهو مخَفَّفٌ لفظًا ومعنًى، فلم يقل: (يَمَسَّك)، وجاء بصيغة المضارعة للدَّلالةِ على معنى العادةِ والسُّنَّةِ المكرورة، فمن عادةِ الدنيا أنَّ أحوال الكَدَر فيها متكرِّرةٌ، كما أنَّ أحوال الصَّفَاءِ فيها كذلك، فهذه تَتَوالى مع تلك، ودوامُ حالٍ منها من المُحال[1].

بلاغةُ المجاز المرسل في: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ﴾:

في التعبير عن الإصابة بالمسِّ في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ﴾ مجاز مرسلٌ علاقته الملزوميَّة، حيث أطلق الملزوم: وهو المسُّ، وأراد لازِمَه: وهو الإصابة؛ لتقرير هيئة الإصابة، وأنَّها ليستْ كأيِّ إصابة، بل هي إصابةُ المسِّ[2].

العبدُ ضعيفٌ مع الابتلاءِ ولو كانت إصابةً ضئيلة

(1) السّمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (مسس)، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (مس).
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 9/581، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 11/306.

نكتةُ تقديم المفعول به:

قُدِّم ضمير الخطاب على اسم الجلالة، في قوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ﴾؛ لِكونه ضميرَ نصبٍ متَّصلًا مفعولًا به، وإذا كان كذلك؛ فلا بدَّ أنْ يتَّصل بالعامل، وهو الفعل، وإذا اتَّصل بالعامل، وهو مفعول؛ فلا بدَّ أنْ يتقدَّم على الفاعل، ونُكتةُ مجيئه كذلك، دون أنْ يُقال: (وإن يَمسَّ اللّه الناسَ.. أو يمسَّ اللّه إيّاك) على الانفصال؛ لتوفُّر العنايةِ على المُصاب، وهو الإنسان، لِكونه مَحلَّ الضُّرِّ النازل به، ولكونِ المَسِّ لصيقًا به في الواقع، والمعنى ألصَقَه به في اللفظِ والتركيب، فكأنَّما النَّظم الجليل يريد للسّامع أنْ يتصوَّرَ هيئةَ الإنسان، وحالُ الضرِّ تغشاه، وهي لصيقةٌ به؛ ليتصوَّرَ بعد ذلك هيئتَه؛ إذا انفكَّتْ عن الضرِّ، وانفصلتْ بالكشْفِ والمُعافاةِ الإلهيَّة.

النَّجاةُ من الضُّرِّ بعد مُعاينتِه بريدُ الامتنانِ بالنِّعَمِ بعد إيلافِها

غرضُ توجيه الخطاب للنبيِّ ﷺ:

وجِّهَ الخطابُ للنبيِّ ﷺ في قوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ﴾، ﴿وَإِن يُرِدْكَ﴾، لغرضين:

رسول اللهِ ﷺ هو مِثالُنا في تأثُّرِنا بالسَّرّاءِ والضرّاء

الأوَّل: تسليةً للنبيِّ ﷺ وتبشيرًا له؛ لِكونه أولى الناس بنفي الضُّرِّ عنه وتحقيق الخير له.

الثاني: لتبشير النّاس وتسليتِهم؛ إذا أصابهم الضُّرُّ، أو رغِبوا في الخير أنْ يسألوا اللّه من غير واسطة فيما أمَّلوه من ذلك، ووجْه البُشرى: أنَّ النبيَّ ﷺ قد خوطِبَ قبلهم بذلك، وأُجْرِيَ عليه الضُّرُّ والخير قبلهم، فإذا كانوا على مِثالِه في الإصابةِ بالضرِّ والخير، فلا يحزنوا؛ لأنَّهم على مِثالِه كذلك في كشْفِ الضرِّ عنهم ونزول الخير بهم، فيحصلُ لهم بذلك التعليم في سؤال اللّه من غير واسطة، وأنَّه لا مُغيِّرَ لأحوالهم إلّا هو، والتسليةُ بمقام النَّبيِّ ﷺ الذي أُجْرِيَ عليه ذلك قبلهم، والبُشرى بأن يحصل لهم من العاقبة نظير ما حصل لنبيِّهم، والمعنى الجامع في ذلك كلِّه: خطابُ النبيِّ ﷺ بالمقامِ الذي

تفتقِر الناسُ إلى احتذاء أنموذجٍ فيه، لعدم جاهزيَّتِهم له من غير مُعِينٍ وقُدوة[1].

فائدة التَّعبير بالجملة الشَّرطيَّة:

اللهُ يُعوِّضُ بعد الضُّر بالخير، ويَجزي بعد الخير بالفضْل

التعبير بالجملة الشرطية في قوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ أفاد التعليق والترتُّب واللزوم بين جملة الشرط وجملة الجواب، فكشْفُ الضرِّ مُعلَّقٌ على المسِّ به، وكشْفُه نتيجةٌ مترتِّبةٌ عن الإصابة به، ويَلزمُ مِنْ تقديره ووقوعه أنْ يُكشَفَ وينجلي، والنُّكتةُ الدقيقة في أسلوب الشرط هنا: أنْ يتنزَّل الخبرُ منزلةَ الوعد والجزاء، فكأنَّه في معنى: يَعِدُكُمُ الله - إنْ أصابكم الضرُّ - ألَّا يكشفه عنكم إلّا هو، وأيضًا لِتعذُّر مجيء النَّظم على أسلوب الخبر المحض من غير أن يَقتضي معنى الشرط، فلو قال بالخبر الصريح: (يَمْسَسْك الله بالضرِّ؛ فلا يكشفه عنك إلّا هو)، لكان أضعفَ من وجهين:

الأوَّل: أنَّ هذا الخبر في معنى الشرط لعطف الجملتين بالفاء التي تقتضي ترتيب مدخولها على المعطوف عليه، فالقول: (يَمْسَسْك الله بالضرِّ؛ فلا يكشفه عنك إلّا هو) هو في قوَّة شرطِ المعطوف عليه بالمعطوف لوصلِهما بالفاء، فيكون الخبر في قوَّة الشرط، فكان التعبير بالشرط الصريح أبلغَ وأتمَّ.

الثاني: أنَّه لو قال: (يَمسُّك الله بالضرِّ) بالخبر الصريح من غير أداة الشرط؛ لاقتضى تقريرَ وقوعِ المَسِّ بالضرِّ وتحقيقه، فكأنَّ وقوعه ثابتٌ متقرِّر، وهذا خلاف المعنى الذي قرَّره الشرط بـ ﴿وَإِن﴾ في قوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ﴾ بأنَّه مُحتَمَل الوقوع، فقد يحصل، أو لا يحصُل، فكان التعبير بأسلوب الشرط أبلغَ لإدخالِ أداة الاحتمال

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 11/306.

(إنْ)، ويتفرَّع عن هذا نُكتَةٌ عزيزة، وهي أنَّه لو قال بالخبر الصريح: (يَمسّك الله بالضرِّ)؛ لكان فيه إيحاشٌ وتقنيطٌ للمخاطَبِ وللسامع؛ إذْ يتقرَّر عندهما أنَّ الله يُصيبُ بالضرِّ، فيحصل التشاؤمُ من الخبَرِ، فلمّا قال: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ﴾ بالشرط؛ أبْعَدَ المُخاطَبَ والسّامع عن الإيحاشِ والانقباض.

معنى الباء في ﴿بِضُرّٖ﴾:

جعل اللهُ الضرَّ لتأديبِ خَلْقِه، ولولاه لَبَغوا

الباء في قوله: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ﴾ للتعدية، وهي قائمة مقام همزة التعدية، كأنَّه قال: (وإنْ أمَسَّك الله ضُرًّا)، أي: يجعلك ماسًّا له، وفعلُ (يَمَسَس) يتعدّى بذاتِه، ويتعدّى بحرف الجرِّ، أو تكون الباء للاستعانة وهي المُسمّاة بباء الآلة، كأنَّه جعل الضُّرَّ آلةً لإيصالِ المَسِّ، ومعنى التعديةِ حقيقة، ومعناها على الآلةِ مجاز[1].

بلاغةُ الاستعارة في التَّعبير بالمسِّ:

تشبيهُ إصابةِ الضرِّ الإنسانَ بِمَسِّ اليَدِ للشيءِ على سبيل التَّحسس

في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ﴾ استعارَةُ المَسِّ لإصابةِ الشيءِ بالشيء، فشَبَّه إصابةَ الضرِّ الإنسانَ بِمَسِّ اليدِ للشيءِ تَحَسُّسًا له، بجامع الإيصالِ في كلٍّ، على سبيل الاستعارة التصريحيَّة التبعيَّة، فكأنَّه قيل: أصابك بالضرِّ، كما تقول: أصابك بالسكّين، على معنى ذِكْر آلةِ الفِعلِ في كلٍّ.

نكتةُ تنكير ﴿بِضُرّٖ﴾:

للهِ حكمتُه في تقديرِ نوعِ الضُّرِّ فلا يُسألُ عمّا يفعل

تنكير كلمة ﴿بِضُرّٖ﴾ في قوله: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ﴾؛ للتنويع بين القِلَّةِ والكثرة، أي: بضرٍّ عَظِيم أو هيِّن، فتنكيرُ لفظِ الضُّرِّ هنا يفيد استغراقَ أنواعه؛ لأنَّه نَكرةٌ في سياق الشرط، فتعمُّ[2].

معنى الفاءِ ودلالتُها في ﴿فَلَا﴾:

الفاء في قوله: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ﴾ واقعة في جواب فعل الشرط،

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/455، والسّمين الحلبي، الدّرّ المصون: 4/563، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 9/582، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 7/163.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 11/306.

وهي رابطةٌ لِجوابِ الشرط بفعله، وتفيد ترتيبَ الجوابِ على شرطِه، وهو جملة: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ﴾، ومعنى الربْطِ المذكور: إقْرانُ مدخولِ الفاء وإلحاقُه بحيّز الشرط، ولو جُرِّدَتِ الجملة الاسميَّة عن الفاء، فقيل: (لا كاشِفَ لَهُ إلّا هوَ)؛ لَكانتْ جملةً منفصلةً عن حيِّز الشرطيَّة، ولَما أفادتِ الجوابيَّة عن الشرطِ قبلها، فلمّا اقترنتْ بالفاء؛ أفاد أنَّها جملةُ جوابٍ مُترتِّبةٌ ومتعلِّقةٌ ولازمةٌ عن الجملةِ قبلها، وهي جملة الشرط: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ﴾[1].

قُـدِّرَ مع الضُّرِّ كَشْفُه ولُطفُه ولكنَّ الإنسانَ يَعجَل

معنى ﴿فَلَا﴾:

﴿فَلَا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ﴾ لِنفي الجنس، أي: نفيُ الخَبَرِ عن الجنسِ المذكور بعدها على جهةِ الاستغراق، والاستغراقُ هنا حقيقيٌّ لا ادِّعائيٌّ، ونصّيٌّ لا احتماليٌّ، فالنفيُ هنا نفيٌ مُستغرِقٌ جَميعَ أفرادِ الكاشفين على جهةِ الحصر، ومعنى النفي: لا قادرَ على كشْفِ الضرِّ بوجهٍ من الوجوه أصلًا إلّا الذي قَدَرَ على الإصابةِ به، ونفيُ الجنسِ في الآية يقطع أطماعَ الناسِ في النّاس عند حصول الضرِّ، ويُجرِّد المُبْتَلى به من الاتِّكال على المخلوقينَ في دفْعِه عنه بأيِّ وجْهٍ من وجوه التعلُّق، فنفيُ الجنسِ المُستغرِق أفْرَادَ الكاشفين مؤذِنٌ بنفي التعلُّقِ بهم من كلِّ وجْه ولَوْن[2].

لا يَـكـشِـفُ الكروبَ إلّا الذي قدَّرها وأجراها

نكتةُ التَّعبير بـ ﴿كَاشِفَ﴾ مادَّةً وصيغةً:

﴿كَاشِفَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ﴾ لفظٌ جاء على بِناءِ اسم الفاعل، ولم يَرِد بصيغة الفعل، فلم يقل: (فلا يكْشِفُهُ إلّا هو) لثلاثةِ أغراض:

إذا هُـرِعَ المُبْتَلى إلَى حِمَى القدير الرحيـم أغـاثَـه وحَماه

الأوَّل: لاستحضار ذاتِ الفاعِل - وهو اللّه الجليل - للدَّلالة على أنَّ كَشْفَه للضُّرِّ أثرٌ من آثار قُدرتِه القائمةِ بذاتِه ﷻ، وهذا ينفي عنه

(1) صافي، الجدول: 11/208.

(2) صافي، الجدول: 11/208، ودرويش، إعراب القرآن: 4/305.

الطُّروء والانقطاع، فقدرتُه على كشْفِ الضرِّ ليس طارئًا أو عارضًا، وليس يَنقطِع بعد حدوثه، بل هو أمرٌ ثابتٌ في كلِّ ضُرٍّ، ومستمرٌّ في كلِّ حال، وفائدة ذلك: تثبيتُ مَنْ أصيبَ بالضُّرِّ بإخباره أنَّه سيلجأ في كشْفِه إلى ركنٍ شديدٍ دائمٍ لا يتحوَّلُ عن الكشْفِ لِعارض، ولا تتفاوتُ قدرتُه عليه بحالٍ.

الثاني: لإفادةِ استمرارِ فِعلِه بعد ثبوتِ الاتِّصافِ به، فكشْفُه سبحانه للضُّرِّ يحدثُ في كلِّ وقتٍ، فقد حدثَ في الماضي، وهو يحدثُ في الحاضر، وسيحدث في المستقبل، وسيستمرُّ حدوثُه وتجدُّده.

الثالث: لاستحضار معنى الحدَثِ، وهو (الكَشْف)، فكأنَّه حين يقول: ﴿فَلَا كَاشِفَ﴾ يجعلُ صاحبَ الضُّرِّ يستحضرُ الكشْفَ الذي سَيندفِعُ به الضرُّ، فهو في مقامٍ من يَرى الدَّواءَ إلى جانبِ الدّاء، فلا يجزع، فدلَّ اسم الفاعل ﴿كَاشِفَ﴾ على ذاتِ الفاعِل، وزَمَنِ فِعلِه، ومادَّة الفِعل التي هي معنى المصدرِ والحدثِ المجرَّد للوصفِ المذكور، وهو (الكشْف)[1].

عِلَّةُ مجيءِ جملة جواب الشَّرط جملةً اسميَّة:

مَـتـى تـحـقَّـق المُبْتَلى بالإيمان؛ أرضـــاه الـلـه، وجَبَر خاطِرَه

السرُّ في مجيء جملة جواب الشرط جملةً اسميَّة - وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ - لإفادةِ حصولِ الكشْفِ من الله على جهة الثبوتِ والدَّوام، وهو أبلغُ من لو جاءت الجملةُ فعليَّةً، كأن يُقال: (فلا يَكْشِفُه)؛ لكونها ستقتصرُ على تقرير الهيئةِ الزمنيَّة للفِعل، دون إفادةِ ثبوتِ ذلك وديمومتِه في وضعِ الزَّمَن.

معنى اللّام في ﴿لَهُۥ﴾:

يَكْشِفُ اللهُ الضُّرَّ عن عبدِه، وكأنَّهُ يُحيي الأرضَ بعد موتها

اللام في قوله: ﴿لَهُۥ﴾ لام الجرِّ، والمجرور بها هاء الضمير العائدة على الضرِّ، وهي ومجرورها متعلِّقة بمحذوف خبر (لا)

(1) فاضل السامرائي، معاني الأبنية، ص: 41.

النافية للجنس، وتقدير المتعلَّق: موجود؛ أي: لا كاشفَ له موجود، أو لا كاشفَ له عنك، وعدَّى اسمَ الفاعل باللام، ولم يقل: (فلا كاشِفَهُ)؛ لإفادة معنى التبيين والعهدِ باللام، للدلالة على الضُّرِّ بذاته ومادَّته، وهو ليس تبيينًا بعد إبهام، بل هو تبيينٌ لزيادة التنصيص والمبالغة في تعيين مرجِع الضمير؛ ليفيد تخصيص الكشفِ المذكور بمفعوله، وهو الضمير العائد على الضرِّ بتحقيقِ نِسبَتِهِ إلى الفِعل، فكأنَّ اللام في معنى إظهار المفعول، مع الوجازةِ والإضمار، فكأنَّه قال: (فلا كاشِفَ لذلك الضرِّ إلّا هو)[1].

بلاغةُ أسلوب القصر في: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾:

أسلوبُ القصر المُستفاد من تركيب النفي والاستثناء في قوله: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ أفاد دلالتين:

الحمد للهِ أنَّهُ لا يَقدِرُ على كشْفِ الـضـرِّ وجـلْـبِ النَّفْعِ إلّا هو

الأولى: نفيُ القدرةِ على رفْع الضُّرِّ عن كلِّ ما سوى الله ﷻ على جهة الاستغراق، ويدخل في هذا الاستغراق دخولًا أوَّليًّا معبوداتُهم التي أشركوها مع الله وعبدوها من دونه.

الثانية: إثباتُ القدرةِ على رفع الضُّرِّ لله وحده بلا شريكٍ ولا نظيرٍ يكافِئُه، أو يشترك معه في تلك القدرة، وفائدةُ مجيء التركيب على طريقة القَصْرِ بصيغة النفي والاستثناء؛ للتعريضِ بأصنامهم ومعبوداتهم بتحقيق عجزهم؛ لأنَّهم إذا عجَزوا عن دفْع الضرِّ - وهو أدنى وجوه المنافع - فعجزُهم عن تحصيل النفْع المحضِ أثبتُ وأجدر، فإذا انتفى النَّفْعُ بوجْهِه السلبيِّ الذي هو درء المفاسد؛ فهو مُنْتَفٍ بالكليَّة بوجْهِه الإيجابيِّ الذي هو جلْب المصالح، ولا يخفى ما في ذلك من تفخيم قدرةِ الله وإعظامِها التي لا تتناهى في سَلْبِ المضارِّ، وإيجابِ المنافع على جهة التفرُّد والاستقلال[2].

(1) المرادي، الجنى الداني، ص: 96.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 4/180.

براعةُ الإيجاز في الآية بالتَّعبير بالضمائر:

تقديرُ الضُّرِّ هيِّنٌ على اللهِ الجليل وكـشْـفُـه عليهِ أهون

الضمائر الواردةُ في الآية على ثلاثة أقسامٍ:

الأوّل: ضمير الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ﴾ ... ﴿وَإِن يُرِدْكَ﴾.

والثاني: ضمير يعود على الضُّرِّ في قوله: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ﴾، وعلى الخير في قوله: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ﴾.

والثالث: ضمير الجلالةِ في قوله: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ ... ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ﴾، وفي قوله: ﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾، وفي قوله: ﴿مِنْ عِبَادِهِۦ﴾.

فضميرُ الخِطابِ إيذانٌ بالقُربِ من المُخاطَب، وبتشريفِه بحديثِ الإلهِ معه، وإكرامِه بجعلِه في مقامٍ من تُوجَّه إليهم النَّصيحة والإرشاد من ربِّ العالمين، وضمير الغَيْبَةِ الذي يعود على الضُّرِّ لِطَيِّ ذِكْرِه وكراهةِ إعادتِه بلفظِه؛ ليكونَ خفيفًا في أذُنِ السّامِع، كما كان المَسُّ به خفيفًا في القلبِ والبَدَن، وضميرُ العظَمَةِ في قولِه: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾، ولم يقل: (إلّا الله)؛ إذْ كَشْفُهُ على اللّه هَيِّن، فلا حاجةَ أنْ يُعيدَ معه التصريح باسم الذّات، بل أعاده بالضمير إيجازًا واكتفاءً بالظاهر السّابق؛ للإشارة إلى هوانِ كشْفِه عليه، فاكتفى بإظهار اسم الذّات في جانبِ المَسّ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ﴾؛ لأنَّ القُدرة على الإصابة أعظمُ من القدرة على الكشْف، فالقدرة على إيقاع الشيء أدلُّ على القدرةِ على إزالتِه، فصرَّح باسم الكمال في أقوى الطَّرفين وأصعبِ الجانبين.

نكتةُ الإضمار بعد الإظهار في: ﴿هُوَ﴾:

البلاءُ شُغْلٌ لِلنَّفْسِ عن مُلاحظَةِ شأنِ سواه

الإتيان بضمير الجلالة ﴿هُوَ﴾ بعد إظهار مَرجِعه ﴿ٱللَّهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾؛ لِدَوَاعٍ في النَّظْمِ تقتضيه:

الأوَّل: مُراعاة الأصل، وهو الاكتفاء بالاسم الظّاهر في أوَّل الكلام، فإذا أعيدَ؛ ذُكِرَ بضميره المناسب؛ دفعًا للتكرار المُستثقَل مع عدم وجودِ مُسوِّغٍ للتصريح.

الثاني: وضوح الضمير في الدلالةِ على مَرجِعِه المُحَقَّق مع عدم وجود احتمالٍ قد يتأتّى معه الإيهام واللَّبْس في تعيينِ مَدلولِ الضمير.

الثالث: اتحادُ التركيب اقتضى عدم الإظهار، فالجملةُ الشرطيَّة مِن الشرط وجوابِه هي جملةٌ واحدةٌ، فلا يظهر فيها اللفظُ نفسُه مرتين؛ لِعدم وجود الفاصِل، ولِقُربِ الضميرِ من مَرجِعِه، وإنْ عُدَّتْ جملةُ جواب الشرط: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ جملةً منفصلةً عن جملة الشرط: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾ فهما جُمْلَتانِ لا جملة واحدة، فهي على هذا الاعتبار أيضًا داخِلةٌ في حكم الجملةِ الأولى، فكانتَا في حكمِ الجملةِ الواحدة.

الرابع: الجَرْسُ الصوتيُّ للضمير في التركيب أوقعُ في السَّمْع من إظهار اللفظ، فلو قيل: (وإنْ يَمْسَسْك الله) مع القول: (فلا كاشفَ له إلا الله)، لم يكن مُستحسَنًا في خِفَّةِ الصوتِ وسلاسته.

الخامس: مِنْ دواعي إضمار الاسم الجليل في قوله: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ عدم تعلُّقِ الغرضِ بمقامٍ يُجَلِّيهِ الإظهار، أو يزيده وضوحًا وتحقيقًا، فروعِيَ الأصلُ، فأُضْمِرَ؛ إذِ الغرضُ يتعلَّقُ بالضُّرِّ والمَسِّ به، والضُّرِّ والكشْفِ له، وعنايةُ السّامعِ متوفِّرةٌ على ذلك، فلا يَشغلهُ أكثرُ من الإخبارِ بفاعِلِ المسّ وفاعِلِ الكشْف، وهو الله الجليل، من غير مُبالغةٍ بتحقيقِ ذلك، أو تأكيده بأسلوبٍ كالإظهار في موضعِ الإضمار، لانْصِبابِ هِمَّتِه على النّازِلِ به لا الفاعلِ له[1].

معنى الواو في: ﴿وَإِن يُرِدْكَ﴾:

الواو في قوله: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ عاطِفةٌ مدخولَها على جملة: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ﴾، وسبب الوصل بالواو بين الجملتين: تمامُ المُناسبةِ بينهما لتقريرِ ما بينهما من تَقابُلٍ واشتراكٍ في الحكْمِ المعنويِّ، والحكمِ اللَّفظيِّ بمجيءِ كُلٍّ على صيغةِ الشرط[2].

في كلِّ حالٍ من الضُّرِّ أو الخير امتحانٌ وجزاء

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 2/501، ومحمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص: 241.
(2) صافي، الجدول: 11/208.

نكتةُ العدول عن المسِّ:

سَبَقَتْ إرادةُ الخيرِ المَسَّ بالضُّرِّ

في قولِه تعالى: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ لم يُقَل في السياق الكريم: (وإنْ يَمْسَسْكَ بخيرٍ)، كما قال: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾ فعبَّر بالمسِّ في جانب الضرِّ، وبالإرادة في جانبِ الخير؛ لتقرير أنَّ الخيرَ أصلٌ في الإرادةِ دون الضرِّ، وإنْ كان المسُّ بالضرِّ حاصلًا بالإرادة كذلك، إلا أنَّ عدمَ إجراءِ الإرادة عليه دون الخير مؤذِنٌ بأنَّ الخيرَ أمْكَنُ في الإرادةِ مِنَ الضُّرِّ، ووجْه ذلك: أنَّ إرادة الشيء تفيد تحقيقَه في القصد والعزم عليه في الفعل، وأنَّ المَسَّ لفظٌ يفيد التخفُّفَ من تحقيق القصد والخِفَّةَ في العزم، فثَبتَ أنَّ لفظ الإرادة أقوى وأبلغ، وأنَّ لفظ المسِّ أضعف وأخفُّ، فيأخذ حكمَهما ما جُعِلَ في حيِّزِهما وهو (الضرُّ) في المسِّ، و(الخير) في الإرادة[1].

بلاغةُ المتشابه اللَّفظيِّ مع آية الأنعام:

كلُّ عظيمٍ في قدرةِ اللهِ هيِّنٌ

اختصَّ اللهُ موضعَ سورةِ الأنعام بالتعبير بالمَسِّ في جانبَي الضرِّ والخير، فقال: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾ [الأنعام: 17]؛ لمُناسبةِ ختام الآية بالقدرةِ، ثم التعقيب عليها بثبوتِ القهْر في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: 18]، ووجْه المناسبة في ذلك: أنَّ تقريرَ القُدرةِ والقهرِ للّه ﷻ اقتضى إيقاعَه للضرِّ والخير على جهةِ التمكُّنِ منهما والاقتدار عليهما، فيَقَعانِ منه سبحانه، كما تقع أدنى الأفعال - كالمَسِّ - في سهولتِها ويُسْرِها، فهما إلى جانبِ القدرة العظيمة والقوَّةِ القاهرة مَسٌّ خفيف، وأمّا في سورة يونس؛ فالمناسبةُ هنا تقتضي إسنادَ المسِّ إلى الضُّرِّ، وإسنادَ الإرادة إلى الخير؛ لأنَّ الآيةَ مسبوقةٌ بإبطال الغُرور في كلِّ ما سوى اللّه في التعلُّقِ به، لدفْع الضرر أو تحصيل النَّفع؛ وذلك في قوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 9/582.

﴿مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٦﴾ [يونس: 106]، فلمّا أبطَلَ قدرةَ الأنداد، ورهَّبَ من التَّعلُّق بها في النفع والضرِّ؛ ناسَبَ التعقيبَ بما يقتضي قوَّة التعلُّقِ بفضلِه في إرادة الخير وكشْفِه في إرادة الشرِّ، فقوّى جانبَ الخير بإسناد الإرادة إليه، وقوّى جانبَ الكشْفِ للضرِّ بإخبارِ أنَّه مسٌّ، فإزالتُه أهونُ على الله، ليَقوى بذلك التعلُّقُ بالله، ويَزولَ من القلوبِ التعلُّقُ بسواه[1].

بلاغةُ المقابلة والطِّباق في ﴿يَمْسَسْكَ﴾ و﴿يُرِدْكَ﴾، و﴿بِضُرٍّ﴾ و﴿بِخَيْرٍ﴾، و﴿كَاشِفَ﴾ و﴿رَآدَّ﴾:

الضرُّ أخصُّ من الخير، والخير أعمُّ من النفع، والإرادة صفةُ ذات، والمسُّ صفة فِعل

في قوله: ﴿يَمْسَسْكَ﴾ مطابقةٌ معنويَّة مع قوله: ﴿يُرِدْكَ﴾، ولفظ (الضُّرِّ) يُطابِقُ لفظَ (الخير)، وتركيب: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ﴾ يُقابل تركيب: ﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦۚ﴾؛ لأنَّ الكشفَ رفْعٌ، والردَّ دفْعٌ، والطِّباق والمقابلةُ في الآية واقعانِ على جهة اللفظ لا جهة المعنى[2]؛ " لأن مقابل الضُّرِّ النفع، ومقابل الخير الشَّرُّ، فجاءت لفظة الضُّرِّ ألطفَ وأخصَّ من لفظة الشر، وجاءت لفظة الخير أتمَّ من لفظة النفع، ولفظةُ المسِّ أوجزُ من لفظ الإرادة، وأنصُّ على الإصابة، وأنسبُ لقوله: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ﴾، ولفظ الإرادة أدلُّ على الحصول في وقت الخطاب وفي غيره، وأنسبُ للفظ الخير، وإن كان المسُّ والإرادة معناهما الإصابة، وجاء جواب ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ﴾ بنفي عام وإيجاب، وجاء جواب ﴿وَإِن يُرِدْكَ﴾ بنفي عام"[3].

معنى الباء في ﴿بِخَيْرٍ﴾:

خيرُ اللهِ أقربُ ما يكون، ولكنَّ العبدَ لا يستبصِر

الباء في قوله: ﴿بِخَيْرٍ﴾ للتعدية، وهي بمعنى الإلصاق، ولذا قال: ﴿يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾، ولم يقل: (يُرِد بك خيرًا)؛ للدَّلالة على شدَّةِ تعلُّقِ

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 12/494، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/457، والآلوسي، روح المعاني: 4/108.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 7/163.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/113.

الخير به وعدم انفكاكه عنه، أي: لصيقًا بالخير، أو هي للتَّبيين، لإزالةِ الإبهام في فعل الإرادة بتعيينِ مُتعلَّقِها من المُرادات، وتركيبُ جملة: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ يدلُّ على زيادة العناية بالإنسان، وأنَّه مقصودٌ بالإرادةِ لِتَسلُّطِها على ذاتِه من غير فاصلٍ بحرف الجرِّ، فلم يقل: (وإنْ يُرِد بك)، ودخول الحرف على الخير دالٌّ على أنَّ الخيرَ مُرادٌ ومخلوقٌ لأجْلِه[1].

نكتةُ تنكير الخير:

إذا أراد اللهُ الخيرَ؛ أراد ما يليقُ بعظمتِهِ من الجبْرِ والعِوَض الجزيل

لفظ ﴿بِخَيْرٍ﴾ في قوله: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ نكرةٌ في سياق الشرط، فتفيد العموم، أي: خيرٌ تامٌّ في عمومِه واستغراقه لأفراده، فيشمل الخيراتِ الظّاهريَّةَ والباطنيَّة والمادّيَّة والرُّوحيَّة، وكلَّ ما يَصلُحُ للإنسان منه، وما يَصلُحُ الإنسانُ به[2]، أي: "بِكُلِّ ما أراد مِنَ الخَيْر"[3].

معنى الفاءِ ودلالتُها في ﴿فَلَا﴾:

كلُّ أفعالِ اللهِ مع العبادِ خيرٌ لو كانوا يعلمون

الفاء في قوله: ﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾، كالفاء في قوله: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ رابطةٌ لجواب الشَّرط، وهي مِثْلُها في المعنى والبيان[4].

نُكْتَةُ التَّعبير بـ ﴿رَآدَّ﴾ مادَّةً وصيغةً:

اللهُ يحكمُ لا مُعقِّبَ لِحُكْمِه

التعبير باسم الفاعل دون الفعل في قوله: ﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾؛ لِنفي الذّات المُريدة، "وهذا يفيد أنَّه لا يوجد من يستطيع ردَّه، فليس الكلام لمجرَّد الردِّ، بل هو نفيٌ لوجودِ من يستطيع الردَّ، ويقدر عليه"[5]، وفي التعبير باسم الفاعلِ المنفيِّ تسجيلٌ بِهوانِ كلِّ ساعٍ في ردِّ ما قدَّر الله؛ "مبالغةً في سلبِ المقدرة عمَّن يريد معارضة مرادِه

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 17/310، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 7/3646.
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 3/147.
(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 8/388.
(4) صافي، الجدول: 11/208.
(5) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 7/3645.

تعالى كائنًا من كان، بحيث لا يستطيع التعرُّض للّه في خيرِه، ولو كان بمجرَّد إرادتِه قبل حصول فِعلِه"[1].

بلاغةُ الكناية في: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾:

الإرادة في قوله: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ كِنايةٌ عن الإصابة؛ إذْ هي لازمةٌ عنها والمقصودةُ منها، وقرينةُ الكناية قوله بعده: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ﴾، وقوله قبله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ﴾؛ لأنَّ المسَّ مجازٌ في الإصابة[2].

لا يُصيبُ اللهُ إلّا بإرادتِه، وإذا أرادَ؛ أصاب

براعةُ الاحتباك في التركيب:

في قوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ احتباكٌ، وَهُوَ حاصلٌ من جهتين:

معيّة الله تعالى ملازِمة للعبد، وتوجيه الخير يستوجب الشّكر لاستدامته، والضّرّ سحابة ابتلاء وتنجلي

الأولى: في المسِّ بالضرِّ مع الإرادة بالخير في قوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ﴾ مع قوله: ﴿وَإِن يُرِدْكَ﴾، فذَكَر المسَّ الذي هو الإصابة في جانب الضرِّ، واختصَّ الخير بالإرادة دون الإصابة، مع أنَّه لا يُصيبُ إلّا بإرادة، وإذا أراد؛ أصاب، فكلا المعنيين (الإرادة والإصابة) حَاصِلٌ في كلٍّ من الضرِّ والخير، فدلَّ بما ذَكَرَ في جانب الضرِّ على ما تُرِك في جانبِ الخير، أي: الإصابة المذكورة في الضُّرِّ دلَّتْ على الإصابة المتروكة في الخير، والإرادة المذكورة في الخير دلَّتْ على الإرادة المتروكة في الضرِّ على جهةِ الاحتباك للاختصار والإيجاز، ولِدفْع التشاؤم من الضرِّ بإسناد المَسِّ إليه، وتقويةِ التفاؤلِ بخيرِ اللّه بإسنادِ الإرادة إليه، ولذا عدَلَ عن ذكْر الاثنين معًا (المسّ والإرادة) في جانبي الضرِّ والخير.

الثانية: الاحتباك في (الضُّرِّ)، و(الخير)؛ إذْ جُعِلَ (الخيرُ) في موضع المُقابَلةِ المعنويَّة مع (الضُّرِّ)، مع أنَّ الذي يُقابل (الضُّرَّ) هو النَّفع، والذي يُقابِل (الخير) هو الشرُّ، فدلَّ بذلك على المقابلةِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 11/306.

(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 2/581، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 11/306.

اللفظيَّة المحذوفة مع الجانبين، فكأنَّه قال: (وإنْ يَمْسَسْك الله بضرٍّ وشَرٍّ، وإنْ يُرِدك بنفْعٍ وخيْر)[1].

نكتةُ العدول عَنْ أسلوب القَصْر إلى أسلوب النَّفي:

الإرادةُ الكونيةُ من الله يلزمُ منها وقوعُ ما أراده الله، وهي شاملةٌ كُلَّ ما قضاه

لم يقل في السياق الكريم: (وإن يُرِدْك بخيرٍ؛ فلا رادَّ لفضله إلّا هو)، كما استثنى في جانب الضُّر من قوله: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾؛ لأنَّ ما أراده الله ﷻ لا يصحُّ الاستثناء منه؛ لأنَّه إذا أراده؛ فقد حكمَ به، وإذا حكمَ به؛ فلا معقِّب لحكمِه؛ إذْ " صحَّةُ الاستثناءِ تكون بإرادةِ ضدِّه في ذلك الوقت، وهو محال، وهذا بخلافِ مسِّ الضُّرِّ، فإنَّ إرادةَ كشفِه لا تستلزم المُحالَ، وهو تعلُّق الإرادتين بالضِّدَّين في وقتٍ واحد"[2]، "فما أراده لا يردُّه رادٌّ لا هو ولا غيره؛ لأنَّ إرادته قديمة لا تتغيَّر"[3]، فلذلك لم يجئ التركيبُ بالاستثناء منه؛ لكون الإرادة الكونيةِ من الله هي التي يلزمُ منها وقوعُ ما أراده الله، فما تعلَّقت به إرادتُه سبحانه لا بدَّ وأن يقع، وأمّا تركيب قوله: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾؛ فقد اقتضى معناه وقوع الاستثناء منه؛ لأنَّه مُتَّجِهٌ إلى إبْطَالِ ما اعتادتْ عليه الطبائع في التماس دفع الضرر بوسائط المخلوقين، فاستحضار الوسائط في النَّظم اقتضى الاستثناءَ، وحسَّنَ موقِعَه.

سرُّ الإضافةِ في: ﴿لِفَضْلِهِۦ﴾:

فضلُ اللهِ عظيمٌ واسِع لا يَضيقُ عن سائِل

إضافة الفضل إلى ضمير الجلالة في قوله: ﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ تعريفٌ للفضلِ وإعظامٌ له، إذِ المضافُ يأخذُ من معنى ما أضيفَ إليه ووصفِه، وضمير الجلالة عائد إلى ذاتِ الجليل العظيم ﷻ، فكذلك فضلُه لا يكون إلّا كذلك، وإضافة الفضل إلى ضَميرِ الجلالة

(1) الشهاب، عِنايةُ القاضي وكِفايةُ الراضي على تفسير البَيضَاوي: 5/65، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 8/582، والآلوسي، روح المعاني: 6/187.
(2) الشهاب، عِنايةُ القاضي وكِفَايةُ الراضي: 5/65، والآلوسي، روح المعاني: 6/187.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/113.

مؤكِّدٌ لمضمون النفي في قوله: ﴿فَلَا رَآدَّ﴾؛ لأنَّ الفضلَ المنسوبَ للّه هو شيءٌ منيعٌ عظيمٌ في نفسِه، ولذا فهو عَصِيٌّ على مَنْ يُحاولُ ردَّه.

بلاغةُ الإظهار بالتصريح بلفظ الفضل في مقام الإضمار:

لو اطَّرد النَّظْم في سياقه؛ لقيل: (وإنْ يُردك بخيرٍ؛ فلا رادَّ له) بعوْد الضمير على الخير، ولكنَّه عدل عن الإضمار، وأظْهرَ بالتصريح بلفظ الفضل، فقال: ﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾، وفي هذا الإظهار ثلاثُ نِكات:

اللـهُ يَـجـودُ بالخير تفضُّلًا عـلى عـبـيـده لا عـن استحقاقٍ لهم به

الأولى: تقرير وصفٍ للخير المذكور، حيث سمّاه فضلًا، وعبَّر عنه بذلك، وفي هذا التعبير مَدْحٌ للخير المذكور وتزكيةٌ له، فهو خيرٌ عالٍ في رُتْبَتِه؛ لأنَّه ممدوحٌ بالأفضليَّة.

الثانية: تقرير أنَّ الخير المذكور في قوله: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ ليس عن استحقاق، بل عن محضِ فضْل من اللّه الوهّاب.

الثالثة: الإظهارُ لأجل التمكُّن من إضافة اللفظ إلى ضمير الجلالة؛ لأنَّه لو أضمر؛ لقال: (فلا رادَّ له)، فلم يُضَفْ للّه، فكان لا بدَّ من مجيء المُظْهَر لإسناده إلى ضمير الجلالة؛ لتقرير أنَّ هذا الخير ليس ممّا يَتوهَّمُه الإنسان خيرًا، وهو ليس كذلك في نفْسه، بل هو خيرٌ مقطوعٌ بخيريَّته؛ لأنَّه مُضافٌ بأمدحِ أوصافه إلى اللّه الجليل[1].

نكتةُ الفصل في: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾:

كلٌّ من النَّفْع أو الضَّـرر مكتوبٌ قد شاءَه الله

جملة: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ استئنافٌ بياني لِمَا قبله، كأنَّه قيل: فأيُّ العبادِ يَحصلُ له الضرُّ، أو يُرادُ به الخير؟ فأجيب: (يُصيبُ به ما يشاء من عباده) أي: بكلِّ واحدٍ من الضرِّ والخير يُصيبُ به من يشاء من عباده، ولمّا امْتَنَعَ اقْتِرَانُ الاستئناف البياني مُمتنعًا اقترانُه بالواو؛ فُصِلَتْ تلك الجملة ممّا قبلها[2].

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 4/180، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 7/3646.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 11/306، وصافي، الجدول: 11/208.

غرضُ التَّعبير بالإصابة مادَّةً وصيغةً:

عبَّر بالإصابة في قوله: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ﴾، ولم يقل: (يَمسّ به)، أو (يُريد به)؛ ليدلَّ على أنَّ غايةَ المَسِّ والإرادة المذكورتَين في الضرِّ والخير هو إصابة العبد بهما على جهة الحقيقةِ والوقوع، وفيه إيذانٌ بلازِمِه، وهو أنَّ الإنسان لا ينفكُّ أبدًا عن الإصابة بالضرِّ أو بالخير، ولذا عبَّر بصيغة المضارع ﴿يُصِيبُ﴾؛ ليدلَّ على استمرار امتحانه بالضرِّ والخير، وأنَّهما حالان لا بدَّ أنْ يُصابَ بهما، ويتناوبا عليه حتى يَقْضي[1].

لا مَهْرَبَ للإنسانِ من قَدَرِ اللهِ، هو بقدَرِ اللهِ وُلِدَ ويَحيا ويموت

معنى الباء في ﴿بِهِۦ﴾ وعود الضَّمير:

الباء في قوله: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ﴾ للتعدية، ويصحُّ أن تكون للاستعانة؛ لدخولها على ما في معنى الآلة، فكأنَّ مجرورها هو آلةُ الإصابةِ وأداتُها، ومرجِع الضمير يعود على مضمونِ معنى كلٍّ من الضرِّ والخير، وهو: المُقَدَّر، والمعنى: يُصيبُ بالمُقَدَّر من الضرِّ والخير من يشاء، فهو عائد عليهما بتوزيع الضمير على كلِّ واحدٍ منهما، أي: يُصيب بواحدِ الضرِّ وواحدِ الخير من يشاء، ولا يُقال: إنَّه عائدٌ على أقرب مذكور، وهو الخير في قوله: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾؛ لأنَّ الخبَر واردٌ في الضرِّ والخير معًا، واللّه يُصيبُ العباد بكليهما، فوجَبَ عوْدُ الضمير على مضمونِ معناهما معًا لا على لفظيهما؛ لأنَّ الضمير مفرد، ولا يُقال: إنَّه يعود على الخير، والإخبار عنه كالإخبار عن مُقابِلِه، إذِ الخير يدلُّ على نظيره من الضرِّ، فإنَّه وإنْ صحَّ ذلك في أصله، لم يصحَّ في رجحانِه؛ لأنَّه سيُحتاجُ معه إلى تقديرِ نظيره المحذوف في الذِّهن، وما يتأتّى من غير تقدير أولى وأحسن من إجرائه على التقدير[2].

يَتَسَلّى المؤمِنُ بأنَّ كلَّ حالٍ تُصيبُه هي من اللهِ فلا يجزع

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (صوب).
(2) الواحدي، البسيط: 11/335.

نكتةُ تقديم شبه الجملة ﴿بِهِۦ﴾:

العبْدُ هو محلُّ عنايةِ اللهِ فيما يقدِّره له

قدَّمَ الجار والجرور ﴿بِهِۦ﴾ في قوله: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾، ولم يقل: (يُصيبُ من يشاءُ به)، تقديمًا للحالِّ على المَحلِّ، فالمُقدَّر النازل من الضرِّ أو الخير هو الذي يَحِلُّ بعد تعلُّق المشيئةِ بإيصاله لمحلِّه الذي هو العبد، فالمُقدَّر النازل هو المقصود بالإيصال أولًا قبل العبد، فالمشيئة تتعلَّق به أولًا، ولكونه أيضًا هو المُبتَغَى خيرًا والمحذور ضُرًّا، ولذا تقدَّم لفظُه من الجار والمجرور ﴿بِهِۦ﴾؛ لتخصيصه وكمال العناية به، وتوفُّر المقاصدِ عليه[1].

فائدةُ مَجيءِ ﴿مَن﴾:

يُـجـري اللـهُ أقـــداره عـلى أسـاسِ حكمتِه وعِلمه وإرادته

جاء التعبير بـ ﴿مَن﴾ في النَّظم الكريم في قوله: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾؛ للدلالة على الإبهام والعموم الذي يدلُّ على الإنسانِ عمومًا دون تحديدٍ لجنسِه، أو تعيينٍ لشَخْصِه، أو تنصيصٍ عليه، ذلك أنَّ ﴿مَن﴾ موصولٌ مشتركٌ غير خاصٍّ، يُستعمل في الأفراد والجموع والذُّكور والإناثِ، ولذا فالإتيانُ به يفيدُ تعميمَ حيِّز الإصابةِ المذكورة، وأنَّ الضرَّ والخير مُقَدَّرانِ في كلِّ الناس، والغرض من ذلك: إفادة أنَّه لا فئةَ في الناس أولى من فئة أخرى في الإصابة بهما، فهما من سُنَنِ الأقدار التي يُجريها اللّه في خلقِه لا لِمفاضَلَةٍ بين فئةٍ وأختها، بأنْ يكون الضرُّ مثلًا للعاصي والكافر، والخير للمؤمن والطّائع، لا على أساس ذلك، بل على أساس حِكْمَتِه العامَّة التي تستغرقُ عمومَ عبادِه[2].

سرُّ مجيءِ صلة الموصول: ﴿يَشَآءُ﴾ بمادَّتها وصيغتها:

مـشـيـئـةُ الـلـهِ جـــاريـــةٌ عـلى مـعـنـى الـعـدل والـــفـــضـــل لا تخرج عنهما

جاءتْ صِلةُ الموصولِ بفعل المشيئةِ في قوله: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾؛ ليؤكِّد ما في الموصول ﴿مَن﴾ مِن معنى العموم، ووجْه

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 4/180.
(2) فاضل السامرائي، معاني النحو: 1/129.

ذلك: التنبيهُ على كوْنِ الإصابة المذكورة حاصلةً بمشيئتِه، فهي سببُ الإصابة، وهي من صفاتِ اللّه الفعلية، فاللّه خالقُ كلِّ شيء، وربُّه، ومليكُه؛ ولا يكون خالقًا إلّا بقدرته ومشيئته، وليس في الوجود موجِبٌ، ومقتضٍ إلا مَشِيئَةُ اللّه وحده؛ ولذا تقع في عموم الخلْق دون مُفاضَلةٍ أو تعيين[1]، وأفاد التَّعبير عنها بالمضارع أنَّها من صفات الأفعال، وترتبط بتجدُّدها وحدوثها.

معنى ﴿مِنۡ﴾:

لا يخرجُ العبادُ عن مشيئةِ ربِّهم

﴿مِنۡ﴾ في قوله: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۚ﴾ بيانيَّة، وهي تُجلّي الإبهام الذي اشتمل عليه الاسم الموصول ﴿مَن﴾، فإذا حَارَ السامعُ بأيِّ شيءٍ تعلَّقتْ مشيئةُ الإصابةِ المذكورة؟ فيُبيَّنُ هذا بقوله: ﴿مِنۡ عِبَادِهِۦۚ﴾، وهذا الأسلوب من التركيب: ﴿مِنۡ عِبَادِهِۦۚ﴾ أزالَ الإبهامَ في الموصول، لكنَّه أكَّد عمومَه، ولم يرفَعْهُ؛ لأنَّ (العباد) لفظٌ عام.

نكتةُ إضافة العباد إلى ضمير العظمة:

وما تشاؤون إلا أنْ يشاء اللهُ ربُّ العالمين

إضافة العباد إلى ضميرِ العظَمَةِ في قوله: ﴿مِنۡ عِبَادِهِۦۚ﴾ في معنى التعليلِ؛ لتقديرِ الإصابة المذكورة، أي: لأنَّهم عبادٌ مُضافون إليه مَنسوبون إلَيْهِ، فهم خالِصون له، مُختَصّون به، فيفعل بهم ما يشاءُ، ولا يُسألُ عمّا يفعل؛ لاختصاصه - جلَّ في علاه - بالحجَّة البالغة والحِكمةِ التامَّة، فالإضافةُ إلَى ضَميرِ الجلالة للتَّخصيص[2].

موقِعُ جملةِ التّذييل:

أفلَحَ مَنْ عاشَ في كَنَفِ رحمةِ اللهِ ومغفرتِه

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ معطوفٌ على قوله: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾، وهو تذييلٌ مُبَيِّنٌ لكون الإصابةِ بالضرِّ والخير صادرةً عنْ مغفرةٍ ورحمة، فلولا غفرانُه ورحمتُه؛ لأهلَكَهم بالضرِّ، ولم

(1) البقاعي، نظم الدرر: 4/180.
(2) فاضل السامرائي، معاني النحو: 3/117.

يكشِفْه عنهم، ففَضحهم وما سَتَرَهم، وعذَّبَهم به، فلم يرحمْهم بإزالتِه عنهم، ولولا غفرانُ اللّه ورحمته لما كانوا أهلًا لإنزالِ الخير عليهم[1]، ولا مانع من أن تكون الواو للحال على معنى: يفعلُ ما يفعلُ، والحالُ أنَّه الغفور الرَّحيم.

نكتةُ القَصْر بتعريف طرفَي الإسناد:

جاء قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ بتعريف الطرفين (المسند إليه والمسند)؛ لإفادة اختصاصِ المسنَد إليه بحكْمِ المسْنَد على جهة الكمال في الوصف، فهو سبحانه الغفور تامُّ المغفرة، والرحيم كامل الرحمة[2].

كمالُ اللهِ في صِفاتِه أحوجَ العبادَ إلى عبوديَّتِه

فائدة التَّذييل بهذيْن الاسمَيْن الجليلَيْن: ﴿ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾:

نُكتةُ التذييلِ بهذين الاسمين الشريفين: ﴿ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ - دون غيرِهما من أسماء اللّه الحُسنى - مُراعاةٌ لمُناسبةِ المقام، فإنَّ الضُّرَّ إذا استبدَّ بالعبد؛ فضَحَه، فإذا تولّاه ربُّه بكشْفِ الضرِّ؛ فقد ستَرَه من عَوَزِ الضرِّ وفاقتِه، والسَّتر يُناسبُ اسم الغفور، الذي ينبئُ عن نوعِ مبالغةٍ لا ينبئ عنها اسم (الغفار)؛ فوزنُ (فَعُول) ينبئُ عن جودةِ الفعل، وكماله، وشموله، فهو بمعنى تامِّ المغفرة، فإذا أصاب اللّه عبدَه بالخير بعد انكشاف الضرِّ؛ فقد عوَّضَه بعد الضرِّ خيرًا، وهذا من تمام الرحمة بعد المغفرة والسَّتر، فناسبَ إتباعَ اسمِ اللّه الرحيم، الدالِّ على الرحمةِ الواسعة للمؤمنين، ويظهرُ من هذا أيضًا سببُ تقديم ﴿ٱلْغَفُورُ﴾ على ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾.

اللهُ غفورٌ يكشِفُ الضرَّ، ورحيمٌ يُعوِّضُ بالخير

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الإرادة والمشيئة:

المشيئة في الأصل: إيجادُ الشيءِ وإصابتُه، فهي تقتضي وجودَ

الإرادة احتمالية، والمشيئة قطعيَّة

(1) البقاعي، نظم الدرر: 9/219، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 11/307، وصافي، الجدول: 11/209، ودرويش، إعراب القرآن: 4/307.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 9/219.

الشيء، فإذا شاء الله أمرًا؛ أوجَدَه لا مَحالة، والإرادة في الأصل: قوَّة النُّزوع والقصْد، المركَّبةُ في النَّفْسِ نحوَ الشيءِ مع الحُكم فيه بأنَّه ينبغي أن يُفعَل، أو لا يُفعَل، وإذا استُعمِلتْ في حقِّ الله؛ فالمرادُ بها حُكْمُه تعالى في الأمور أنَّها كذا، وليستْ بكذا، ولا يُرادُ بها النُّزوع؛ إذْ هو سبحانه متنزِّهٌ عن ذلك. فالإرادة أعمُّ من المشيئة من حيث التحقُّق والنَّفاذ، فالإرادة قد يراد بها التحقُّق، فيجب أن تقع، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾ [الرعد: 11]، وقد يراد بها الحكْم والأمر مع احتمال عدم وقوعها، كقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185] أي: يأمر باليسر، ولا يأمر بالعسر، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: 28]، أي: حكَمَ بالتخفيف، لكن لا يلزم إنفاذها، وأمّا المشيئةُ؛ فهي أخصُّ، وهي جارية في الواقع النَّافِذِ الحاصلِ وجوبًا، ولذا عُلِّقَتْ عليها مشيئاتُ الخلق، قال سبحانه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: 30]، ولذا عبَّر هنا بقوله: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ بالمشيئةِ دون الإرادة؛ لأنَّ الإرادة احتمالية، والمشيئة قطعيَّة، ولو قال هنا: (يُصيبُ به مَنْ يُريد)؛ لكان غير مناسبٍ لقوله: ﴿يُصِيبُ﴾، لأنَّ الإصابة هي وقوع الشيء المقدور، فعلَّقه على ما يفيد الوقوع قطعًا، وهو فِعل المشيئة، ومن الفرق بينهما: أنَّ إرادةَ الإنسانِ قد تحصُل من غيرِ أن تتقدَّمها إرادةُ الله، فإنَّ الإنسان قد يريد ألّا يموتَ، ويأبى الله ذلك، وأمّا مشيئةُ الإنسان؛ فلا تكون إلّا بعد مشيئتِه تعالى[1].

(1) الرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (شيأ، رود)، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (شيأ، ريد).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد العشرون، سورة يونس من الآية 76 إلى سورة هود الآية 40
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد العشرون، سورة يونس من الآية 76 إلى سورة هود الآية 40 [إشراف
مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 20 ، 812 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-17-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 20 : المجلد العشرون، سورة يونس من الآية 76 إلى سورة هود الآية 40.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-17-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6073958 بتاريخ 2024/02/06م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»